إسرائيل=والأراضي=المحتلة/W= الانتخابات=تمثل=فرصة=للتصدي=لقضايا=حقوق=الإنسان

قالت منظمة العفو الدولية اليوم إن المرشحين الذين يتنطعون للانتخابات الإسرائيلية يجب أن يغتنموا هذه الفرصة لإعادة التأكيد على أهمية حقوق الإنسان والتعهد ببرنامج من شأنه، إذا نُفذ، أن يعزز السلم والأمن في المنطقة.

وإذ توجه المنظمة مناشدة مباشرة إلى جميع المرشحين المتنافسين في الانتخابات التي ستجري في OU مارس/ آذار OMMS، فإنها تدعو إلى إجراء حوار مفتوح للتصدي للتحديات القديمة لحقوق الإنسان في إسرائيل والأراضي المحتلة.

وقال مالكولم سمارت، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية: "إن زيادة الاهتمام بحقوق الإنسان تعزز أمن إسرائيل - ولا تعرضه للخطر- وإن ثمة ضرورة لاتخاذ خطوات ملموسة لضمان احترام حقوق الجماعات الأكثر تهميشاً في إسرائيل، وإنهاء توسيع المستوطنات الإسرائيلية وبناء السور/ الجدار في الضفة الغربية."

ودعت منظمة العفو الدولية مختلف المرشحين إلى توسيع نطاق الحوار بحيث يشمل قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من قبيل الحاجة إلى تحسين إمكانية حصول الجماعات الأكثر تهميشاً في إسرائيل، ومنها العرب الإسرائيليون والمهاجرون الذين ما زالوا يعانون من السياسات والممارسات التمييزية، على الرعاية الصحية والعمل والتعليم. كما تدعو المنظمة إلى ضمان المزيد من الحماية الفعالة للنساء من العنف والاتجار بهن، مع تقديم المزيد من الجناة إلى العدالة.

وحثت المرشحين على دعم النداء الذي وجَّهته المنظمات غير الحكومية الإسرائيلية من أجل إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان تتمتع بصلاحية التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة، واقتراح ضمانات أفضل.

إن تصاعد العنف في الأراضي المحتلة، الذي أسفر عن حصد أرواح عدة آلاف من الإسرائيليين والفلسطينيين وأحدث دماراً هائلاً ومعاناة شديدة في السنوات الخمس الأخيرة، يجعل المطالبة بإقامة سلام عادل ودائم أمراً أكثر إلحاحاً. وغالباً ما تشكل السياسات التي تتبعها إسرائيل باسم الأمن خرقاً للقانون الدولي وانتهاكاً فادحاً للحقوق الأساسية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة.

ومن بين هذه السياسات: التوسيع المستمر للمستوطنات الإسرائيلية وبناء السور/ الجدار داخل أراضي الضفة الغربية المحتلة، بما فيها المناطق الواقعة في القدس الشرقية وما حولها، مما يؤدي إلى حرمان الفلسطينيين من حقوقهم، ومنها حقهم في الحصول على مستوى معيشة كاف وحقهم في السكن والصحة والتعليم والعمل وفي حرية التنقل داخل الأراضي المحتلة. وفي نهاية المطاف، فإن مثل هذه السياسات سبَّبت مزيداً من انعدام الأمن ومعاناة تفوق الوصف.

كما دعت منظمة العفو الدولية مختلف المرشحين إلى الالتزام بوضع حد للعقوبات الجماعية التي تفرضها إسرائيل على السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، من قبيل القيود المستمرة والتعسفية على تنقلاتهم، التي أدت إلى أصابة الاقتصاد الفلسطيني بالشلل وأرغمت نسبة متزايدة من السكان على الاعتماد على المساعدات الدولية. وبموجب القانون الدولي يحظر على إسرائيل، بصفتها سلطة احتلال، استخدام العقوبات الجماعية، كما أنها مسؤولة بمقتضاه عن رفاه السكان الواقعين تحت الاحتلال.

ودعت المنظمة إلى إنشاء آلية فعالة ومستقلة لضمان إجراء تحقيق عاجل ومحايد في عمليات القتل غير القانونية للفلسطينيين على أيدي القوات الإسرائيلية وفي الاعتداءات التي يشنها المستوطنون الإسرائيليون على الفلسطينيين وممتلكاتهم، وضمان تقديم المسؤولين عنها إلى العدالة. بيد أنه نادراً ما يتم التحقيق في مثل هذه الهجمات وعمليات القتل، ولا تتم معاقبة الجناة على الإطلاق تقريباً.

للاطلاع على مزيد من المعلومات، أنظر:
إسرائيل والأراضي المحتلة: رسالة مفتوحة من الأمينة العامة إلى المرشحين للبرلمان: ضعوا حماية حقوق الإنسان على جدول أعمال الانتخابات الإسرائيلية (*MDE 15/018/2006*).